تركيا والأكراد وكيف تعاملت مع المسألة الكردية؟

الدكتور عقيل محفوض: سلسلة دراسات ، (الدوحة ، قطر : المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2012م)

– مؤلف الكتاب هو الدكتور عقيل محفوض : أستاذ وأكاديمى وباحث سورى مهتم بالقضايا الدولية والإقليمية فى الوطن العربى ، حصل على الدكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة حلب 2006م، وصدرت له العديد من الدراسات حول الشئون الإقليمية والمنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد .

– يتلخص الموضوع الرئيسى للكتاب «تركيا والأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟» حول سياسة تركيا تجاه الأكراد لبيان أوجه القوة والضعف فيها، والتحديات الحالية بين الحكومة وأكرادها، من خلال الإجابة على السؤال الرئيسى وهو كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية فى المجال الأمنى والسياسى والإقتصادى والإجتماعى التى تبدو غير قابلة للحل إلا إذا كان الطرفين مستعدين للدخول فى تسوية تؤدى إلى دولة مختلفة كثيراً فى الطبيعة والتكوين والسياسة مما يتطلب وجود بيئة إقليمية ودولية مناسبة عن ما هي عليه في الوضع الراهن، وبالتالى يتم الحديث عن الدولة وسياساتها كمتغير مستقل فى حين يكون الأكراد متغير تابع، لأنهم موضوع السياسات العامة، ومن ثم فإن مبادراتهم وسياساتهم وردود أفعالهم هى متغير تابع، حتى لو كانوا فى أحيان كثيرة أصحاب مبادرة فيما يجرى، كما يتناول مبادرة الحكومة تجاه الأكراد. فما تقوم به تركيا هو حصيلة مجموعة من العوامل والفواعل التركية والكردية والإقليمية والدولية ، حيث سلك الطرفان مختلف الوسائل من أجل أن يحقق كل منهما أهدافه فى مواجهة الآخر، مما شكل سلسلة متتابعة من الأحداث التى إتسمت بالعنف وخاصة على يد الدولة تخلله محاولات ومبادرات من أجل التسوية السياسية.

– الأفكار المحورية للكتاب : تعرض الكتاب إلى مقدمة وست محاور:

المقدمة : عرض فيها السؤال البحثى الرئيسى، أهداف وأهمية الدراسة، فروض ومنهجية الدراسة بالتركيز على « دراسات الدولة « و« السياسات العامة « بإعتبار مفهوم الأمن القومى هو المفهوم المحورى، وهو مفهوم يدور حول تصورات الدولة وسياساتها ورؤاها ، وفواعلها الرئيسية المسيطرة ، إلى جانب موقف التيار العام فى الثقافة السياسية

تجاه ما يعد مصادر تهديد لوجود الدولة ، ومصالحها الداخلية أو الخارجية ، وتتصدر المسألة الكردية جملة المسائل المتعلقة بالأمن القومي، بإعتبارها مصدر تهديد طبيعى ثابت لوجود الدولة نفسه. فالكثير مما قيل من جانب الدولة عن الإنفصالية وفى مرحلة لاحقة عن تغيير طبيعة الدولة يدخل فى باب مصادر التهديد الملازمة لنشأة الدولة نفسها وهى مصادر لا تتقادم ، بل إنها تتجدد وتتوالد ذاتياً بفعل ديناميات وجدليات العلاقة بين الدولة والمجتمع فى تركيا.

أولاً : أكراد تركيا : التعريف بأكراد تركيا وتطور وضعهم التاريخى فى الفترتين العثمانية والجمهورية، حيث يعتبر الأتراك أن الكرد مكون وجودى للدولة التركية لا يمكنها الإستغناء عنهم، ولا يكون لها وجود إلا بهم ، كذلك يدركون أيضاً أن الكرد فى نفس الوقت أحد أهم مصادر التهديد القائمة والمحتملة من خارج ومن داخل الدولة نفسها. إلا أن هذا التصور التركى يقابله تصور معاكس لدى الكرد وهو أن وجود الأتراك أمر واقع، والتعامل معهم أمر لا فكاك منه، وأنه لا يمكن الإستقلال عن الدولة التركية فى الوقت الراهن، وأن الأتراك لن يتوانوا عن فعل أى شئ لإحتواء السيادية للكرد وغير الكرد من أجل أن تبقى تركيا دولة الأتراك. كذلك توجد إتجاهات أخرى ترى إن الإستقلال هو حتمية كردية وما حدث للسلطة العثمانية فى بدايات القرن العشرين يمكن أن يحدث للدولة التركية الحالية، بالإضافة إلى وجود إتجاهات الوسطية والحوار والإعتراف بالهوية القومية والحقوق الثقافية وربما الحكم المحلى أو الإدارة الذاتية.

حيث تمثل الدولة التركية نسخة معدلة من الدولة السلطانية، وهى لا تزال بالنسبة للكرد نوعاً من إستمرارية المركزية التركية (عثمانى سابق وقومى لاحق وراهن) ، إحتفظ فيها الكرد بالهامشية المتفاوتة، ولا تزال الدولة التركية محتفظة بهذا الوضع « المركز – الهامش » فى ظل تحولاتها السياسية والدستورية بصفة عامة وقد أضفت إليه سمات إضافية مختلفة على سبيل التحديث والتطوير .

ثانياً : السياسات تجاه الأكراد وتطورها : من خلال التركيز على النقاط التالية : الأمن القومى ومكافحة الإرهاب، الأعمال العسكرية، الإستخبارات والعمليات الخاصة، الهندسة الإجتماعية – الديموغرافية، نظام « حراس القرى »، البناء القبلى ، الإنقسامية الإجتماعية والسياسية ، حزب الله – تركيا ، المقاربة التنموية (مشروع غاب) ، وحقول الألغام . وبالتالى تقوم هذه السياسة على الوسائل الأمنية التقليدية ، والمقاربات التنموية ، والإنفتاح الإعلامى والثقافى ، وإحتواء مصادر الإحتقان الإجتماعى والسياسى ، وبالتالى يتغير تأثيرها من فترة لأخرى ومن حكومة لأخرى .

حيث دخلت تركيا مع أكرادها فى حوارات عديدة لم تتحول إلى سياسات عملية فى النهاية

، وإنما بقيت كل المسائل المطروحة بين الطرفين نوعاً من سياسات مؤقتة ، حتى ما وقع الإتفاق عليه منها ، لكن لم تنقطع الصلات بين الجانبين ، فالطرفين لم يسلكا طريقاً أحادى الإتجاه ، كما أن خيار الحوار لم ينفصل عن خيار العنف ، بل إن العنف كان مسلطاً على محاولات ومبادرات التسوية التى تمثل عامل كبح لمنع إنفلات الأمور للعنف الشامل .

ثالثاً : الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية من المؤامرة إلى المبادرة : شكلت المسألة الكردية هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية التركية بسبب أبعادها الخارجية ووجود مجال كردى خارج تركيا ، ولأن حزب العمال الكردستانى إستطاع تعزيز إمكاناته وحضوره السياسى والإعلامى والتنظيمى والإنطلاق من مختلف مناطق كردستان إلى داخل تركيا لتوافر البيئة الإقليمية والتحالفات الإقليمية المساعدة ، وعملت تركيا خلال عدة عقود على القول بأن المؤامرة الخارجية تستهدف أمن تركيا ووحدتها ، وحملت دولاً مثل سوريا والعراق وإيران واليونان وأرمينيا وروسيا وحتى الولايات المتحدة مسئولية العمل العسكرى الكردى فى داخل تركيا ، وأبقت الحكومة على الوضعية التقليدية للمسألة الكردية فى سياستها الخارجية لكنها واصلت العمل بوسائل أخرى والتحول النسبى من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة بتعزيز الإتفاقات الأمنية بسياج من الإتفاقات الإقتصادية والتفاهمات السياسية مع عدد كبير من الدول ذات التأثير .

فلكى تغير تركيا فى سياستها تجاه الأكراد لابد من توافر مجموعة من العوامل والفواعل الشرطية والإستباقية لدى الأتراك والأكراد معاً ، وأيضاً لدى البيئة الإقليمية والدولية ، وبالتالى توجد صعوبات وتحديات كثيرة مما يجعل تركيا غير مهيئة للتوصل إلى حل للمسألة التركية ولا لإجراء تغيير نوعى على سياستها تجاه الأكراد .

رابعاً : مبادرة حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد : من خلال بعض النقاط : التعديلات القانونية ، الحقوق الثقافية ، وإتجاهات الرأى العام ، التفاعل مع « عبد الله أوجلان » وحزب العمال الكردستانى مما يجعل من المبادرة مصدر تهديد للكرد ، مشروع عودة المهجرين ، قانون التعويض للمتضررين من العمليات العسكرية ، المصالحة مع الذات .

كما تشجع مبادرة الحكومة تجاه الأكراد على نمو تيارات كردية لديها إتجاهات مختلفة بشأن الهوية والتكوين السيادى والعلاقة مع الدولة ، فمن المحتمل أن يؤثر ذلك فى الوزن النسبى لحزب العمال الكردستانى فى الوسط الكردى ، وقد يشجع شريحة من الكرد على تبنى رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة العامة وهوية المجتمع والدولة . وبالتالى قد لا تكون الحكومة التركية مستعدة للتوصل إلى تسوية مستقرة ومقبولة من الجميع ، لأن مقتضى التسوية ينطوى على تغييرات كبيرة فى طبيعة الدولة نفسها وتكوينها بما يجعلها دولة تعددية أو فيدرالية .

خامساً : التوتر فى الملف الكردى : بالتعرض للإنتخابات والأزمة البرلمانية ، إعلان حكم ذاتى كردى ، السياسات الأمنية وتزايد العمليات العسكرية ، وتعزيز القوات الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب . فالميول الإنفصالية لدى الكرد لم تتغير كثيراً فالسياسة التركية تجاه الأكراد تصدر عن رؤية أمنية بالأساس ، كما أن التحولات فى إتجاهات الرأى العام نسبية وغير مستقرة .

سادساً: تحليل السياسة تجاه الأكراد «حوار وإحتواء» : من خلال ثلاث سياسات وهى سياسة « الإقدام – الإحجام « ، « العصا – الجزرة « ، « العلانية – السرية « ، مما يجعل من هذه السياسة عملية غير محكمة بخطط ومبادرات وإنما بتصورات وتفاعلات متبادلة ، حيث لا تزال السياسة التركية تجاه الأكراد تصدر عن رؤية أمنية ، بإعتبار الكرد أحد مصادر تهديد الأمن الوطنى ، كما تتأثر الحكومة فى هذا المجال بديناميات السياسة الداخلية وتحدياتها أكثر مما هى وليدة تحولات مستقرة فى التصورات السياسية تجاه الكرد ، وفى النهاية يختم الكتاب بالملاحظات والإستنتاجات لينتهى بالخاتمة .

– يعتبر هذا الكتاب مرجعاً لغيره من المؤلفات اللاحقة فى هذا المجال فمن جهة ركزت الدراسة على مبادرة الحكومة تجاه الأكراد وطبيعة السياسة القائمة بين الطرفين ، تحليل طبيعة السياسة التركية تجاه الأكراد لمعرفة أبعادها وتداعياتها الإقليمية والدولية وخاصة منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك التطرق إلى طبيعة ردود أفعال الأكراد عليها ومواقفهم منها ، بالإضافة إلى تحليل إتجاهات الرأى العام فى تركيا – من الأكراد والأتراك وغيرهم – تجاه المسألة الكردية ، وتوضيح السياسات المتبادلة بين الدولة فى تركيا وبين أكرادها بإعتبارهم مكون أساسى من مكوناتها وأحد مصادر التهديد الوجودية لها ، بسبب طبيعتها الجغرافية السياسية – والإثنية الأيديولوجية التى تفهم فى لحظة تأسيسها (1919م – 1923م) على أنقاض السلطة العثمانية . كما تمثل تجربة الصراع بين تركيا والأكراد تجربة هامة لمدى قدرة دول المنطقة وأكرادها على تجاوز دورات العنف المستمر بينها ، والتوصل إلى سياسات مقبولة للصراع ، فتجربة الصراع – التسوية بين تركيا وأكرادها تعد مثالاً للتأمل فى طبيعة المسارات السياسية والأمنية للمسألة الكردية فى المنطقة ، وقد يكون من المناسب القيام بدراسة مقارنة عن سياسات العديد من الدول تجاه أكرادها وربما تجاه الأكراد الآخرين .

– إلا أن الكتاب ركز على مبادرة الحكومة تجاه الأكراد وليست سياسة أكراد تركيا تجاه الدولة ، وبالتالى ركز على جانب واحد وهو سياسة تركيا تجاه أكرادها وليس العكس ، كما أن الكاتب لم يتطرق إلى التوصيات المتعلقة بطرق حل المسألة ، فلم تعمل تركيا على حل المشكلة بشكل جذرى بل عملت على حلها بحلول مرحلية ، كما لم يتعرض للأخطاء التى حدثت فيما مضى للتعامل مع القضية ، ولم

يتعرض للمقاربات الإيجابية التى يمكن لها أن تحقق نجاحات فى المرحلة الجديدة .

– تنتهى الدراسة بإستحالة الحلول الأمنية والعسكرية ، وبأولوية التغيير فى الرؤية والسلوك ، والإستعداد للتوصل لحلول تسوية متوازنة ومستقرة . كذلك لم تؤد الحوارات والمبادرات بين الطرفين إلى سياسات عملية أو علنية وبقى كل شئ نوعاً من سياسات مؤقتة حتى ما وقع الإتفاق عليه منها إلا أن الصلات لم تنقطع بين الجانبين . كذلك تتخذ الحكومة سياستها تجاه الأكراد بين ثنائيات حدية غير محكومة بخطط ومبادرات وإنما بتصورات وتفاعلات متبادلة . ويبدو أن سياسات الدولة فى الحكومات التى تعاقبت عليها قد صدرت عن تصورات متقاربة لأنها لم تقف عند إمكانية تشكل الكرد وفق خيار الإنفصال أو الفيدرالية أو الإدارة الذاتية ، بل إتنهت عند تشكلهم فى إطار الدولة التركية وعلى هامشها مهما كانت طبيعتها . وقد تكون المبادرات الحكومية أو الكردية طوراً من أطوار التفاعل بين الجانبين، وهذا ما يجعل المسألة الكردية نوعاً من صراع وجودى بين الأكراد والدولة يكاد لا ينتهى. فما يحدث بين تركيا والأكراد هو محاولة تصحيح لعلاقة يمثل كل منهما فيها ضرورة للآخر، وهى علاقة تنطوى على شرطية متبادلة، لكنها لا تؤدى إلى تسوية كلية بينهما، بل إلى نزاع لا ينتهى .

– فالقضية التركية من القضايا التى من الممكن حلها منطقياً ، ولكنها تكاد تكون من المستحيل حلها عملياً ، فما يجرى بالنسبة للمسألة الكردية فى تركيا هو حديث على هوامش الموضوع وليس فى متونه ، صحيح أن الدولة هى دولة « تركية » لكن لا يعنى ذلك أنها دولة الأتراك ، حتى لو أرادت الحكومة فى مرحلة ما أن تكون كذلك ، وبالتالى بالنسبة للسياسات الإثنية فى إرتباطها بالدولة والكرد والتكوينات الإثنية فى تركيا ، فقد حاولت الحكومة التريك الإثنى والقومى لكنها لم تنجح فى ذلك ، وإقتصر نجاحها النسبى على تعميم نوع من التريك السياسى والدولتى أصبح هو نفسه موضع مساءلة ، ويعانى وجوداً قلقاً بشكل متزايد ، كما أن الطرفان لم يتجاوزا المرحلة التى تجعل من المبادرات الحاصلة تتقدم فى مسار تسوية لا رجعة فيه .

عرض : كريمان طه

باحثة ماجستير علوم سياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة